إدلب والانسحاب الأمريكي وتحويل نظام الحكم في سوريا إلى نظامٍ لا مركزي

ليونيد إيساييف وأندريه زاخاروف

هذا المقال مترجم عن اللغة الانجليزية

كانت نهاية عام ٢٠١٨ مليئةً بالأحداث المثيرة بالنسبة لسوريا. فإلى جانب تطوراتٍ أخرى، وبعد جهود روسيا وتركيا وإيران -الدول الأساسية الضامنة لعملية المفاوضات الخاصة بالأزمة السورية- لإعطاء دفعة جديدة لعمل اللجنة الدستورية في جنيف، أعلن دونالد ترامب انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي السورية. لكنَّ الأشهر الأولى من السنة الجديدة توفِّر لنا فرصةً جيدةً للنظر في الوضع في سوريا من زاويةٍ مختلفة. يمكننا خاصةً أن ننظر إليه من وجهة نظر الاتفاق الروسي-التركي حول إدلب، الذي وُقِّعَ في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨ في سوتشي.

منافع متبادلة

أولاً، ومن وجهة نظر كاتِبَي هذا المقال، خُلِقَت كلُّ الظروف الملائمة في نهاية عام ٢٠١٨ لتصبح إدلب أخيراً منطقةً خاليةً من الأعمال العدائية. ومن المناسب هنا أن نتذكر أنَّه بعد لقاء ١٧ سبتمبر/أيلول، وقَّع وزيرا الدفاع الروسي والتركي مذكرةَ تفاهم حول العمل على استقرار الوضع في منطقة وقف التصعيد في إدلب. واتَّفق البلدان في هذه الوثيقة على إنشاء منطقةٍ خالية من السلاح بحلول ١٥ أكتوبر/تشرين الأول، بعمق ١٥-٢٠ كيلومتراً على طول خطِّ المواجهة بين قوات المعارضة السورية والقوات الحكومية، وضمان انسحاب المقاتلين المتطرفين من المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول ١٠ أكتوبر/تشرين الأول، توجب على كلا الطرفين سحب «الأسلحة الثقيلة، والدبابات، وقواعد الصواريخ، ومدافع الهاون التابعة لجماعات المعارضة من هذه المنطقة». في نفس الوقت، كان من المفترض أن تتولى الشرطة العسكرية الروسية والدوريات التركية فرضَ السيطرة على هذه المنطقة منزوعة السلاح، ولتنفيذ هذه المهمة على أكمل وجه كان من المفترض تعزيز القوات التابعة لمركز تنسيق العمليات المشتركة الإيرانية-الروسية-التركية. اتَّفقت الأطراف أيضاً على إعادة تفعيل المرور في الطريقين الدوليين «إم ٤» (حلب-حماة) و«إم ٥» (حلب-اللاذقية) قبل نهاية عام ٢٠١٨ كحدٍّ أقصى.

لكن كل الأطراف فشلت في تحقيق هذه النتائج المرجوة في وقتها المحدد. وآخر مرة أشار فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لهذا الفشل كانت خلال لقائه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هامش قمة العشرين في بيونس آيريس في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٨ [١]. أشار الرئيس الروسي حينها إلى أنَّ الاستفزازات ضد الجيش الروسي ما زالت تأتي من منطقة إدلب، رغم أنَّ الاتفاق كان ساري المفعول منذ عدة أشهر[٢]. لكن من المهم أن نلاحظ أن الوضع الراهن الذي تشكَّل بعد توقيع مذكرة التفاهم في ١٧ سبتمبر/أيلول، ورغم جميع عيوبه، كان مناسباً بشكلٍ عام لكلا الطرفين، الروسي والتركي.

لم يكتفِ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإثبات كونه القوة الفاعلة الوحيدة التي ما زالت قادرةً على الدفاع عن مصالح المعارضة السورية، بل استطاعت أنقرة فعلياً الحفاظ على نفوذها في سوريا، الذي كان من المتوقع أن يضعف بشدة مع بداية عمليةٍ عسكريةٍ شاملة في إدلب

المستفيد الأكبر من الاتفاق هو بالطبع أنقرة. لم يكتفِ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإثبات كونه القوة الفاعلة الوحيدة التي ما زالت قادرةً على الدفاع عن مصالح المعارضة السورية، بل استطاعت أنقرة فعلياً الحفاظ على نفوذها في سوريا، الذي كان من المتوقع أن يضعف بشدة مع بداية عمليةٍ عسكريةٍ شاملة في إدلب. لكن وفي نفس الوقت، فإنَّ نتائج محادثات سوتشي تخدم تماماً مصالح القيادة الروسية المهتمة، ورغم خطابها العسكري النزق، بتجنب أعمالٍ عدائية واسعة النطاق في آخر معقلٍ للمعارضة في سوريا.

تتحدد قيمة هذه الترتيبات بالنسبة للكرملين بثلاث نقاط. أولاً، سمحت الاتفاقات في سوتشي للروس بتجنب صدامٍ روسي-تركي آخر في سوريا. بدا احتمال الوقوع في مواجهة مع تركيا لائحاً في الأفق نظراً لنية أنقرة المشاركة بكامل ثقلها في حال اتخذت روسيا قراراً باقتحام إدلب. وتأكد هذا بشكلٍ غير مباشر عبر الزيادة المستمرة في عدد القوات التركية في نقاط المراقبة في إدلب. ثانياً، ستقودُ عمليةٌ عسكريةٌ شاملة في إدلب إلى استفزازٍ آخر متعلق باستخدام الأسلحة الكيماوية، وكان هذا جلياً عبر التحذيرات من النظام والمعارضة على حدٍّ سواء. وإن حصل هجومٌ كيماوي، فإن موسكو كانت ستعاني من خسائر جديدة متعلقة بسمعتها، بصرف النظر عن منفذي الهجوم. وليس من مصلحة الكرملين على الإطلاق أن يتم استدعاء مسألة «الأسلحة الكيماوية»، خاصةً بعد ما حدث في فضيحة سالزبيري. أخيراً، وبسبب المصاعب الواضحة التي تعانيها علاقة موسكو بدمشق، على المرء ألا يغفل أن روسيا ليست مهتمةً للغاية باستعادة النظام السوري سيطرته على إدلب. لا شك أن هذا كان سيحل مشكلة أمن القواعد العسكرية الروسية في سوريا، التي حسبما قال سيرغي لافروف تتعرض لهجماتٍ متواصلة من المسلحين الموجودين في إدلب[٣]. لكن في نفس الوقت فإنَّ الاستيلاء على إدلب سيشكل تحدياً كبيراً لعملية أستانا، إذ ستفقد روسيا أداةً مهمةً تمكنت عبرها من إضفاء بعض الشرعية على أفعالها في سوريا. وإن سقطت إدلب، سيفقد الكرملين دوره كوسيط، وبدلاً من مناقشة الجوانب العسكرية للنزاع، سيتوجب على القيادة الروسية التعامل مع مسائل إعادة الإعمار، وهو موضوعٌ تشعر روسيا تجاهه بالكثير من القلق. وقد تكون زيارة بشار الأسد إلى طهران في فبراير/شباط من عام ٢٠١٩، تأكيداً غير مباشر على هذا. فحسب عدة مصادر[٤]، يجب تفسيرها على أنَّها ردٌّ من الحكومتين السورية والإيرانية على موقف روسيا التوافقي حول إدلب، إذ رغم أنَّها تقصف المنطقة بشكلٍ منتظم، فإنَّها من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن في إدلب. نتيجةً لذلك، ورغم الاتفاقات التركية-الروسية حول شمال غربي سوريا، تستمر إيران وسوريا في التحضير لعمليةٍ عسكرية في إدلب.

وبسبب المصاعب الواضحة التي تعانيها علاقة موسكو بدمشق، على المرء ألا يغفل أن روسيا ليست مهتمةً للغاية باستعادة النظام السوري سيطرته على إدلب

ومن المهم تذكر أنَّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شكر دول روسيا وإيران وسوريا، لأنها -وبطلبٍ منه- أوقفت هجومها على محافظة إدلب[٥]، وذلك خلال حديثه في اجتماعٍ لمجلس الأمن الدولي حول عدم انتشار الأسلحة النووية.

مقدمة لنظام لا مركزي؟

من المهم التشديد على أنَّ الاتفاق الروسي-التركي بشأن إدلب يتضمن بُعداً سياسياً أيضاً، وليس عسكرياً فقط. فبالتفاوض على وضعٍ خاص لإدلب، أخذ قادة روسيا وتركيا خطوةً لا إرادية باتجاه إقامة حكمٍ فيدرالي محتمل في سوريا. الفيدرالية كشكلٍ من أشكال الحكومة تسمح بوجود أنظمةٍ سياسية وشرعية مختلفة ضمن

من المستحيل في الحالة السورية أن نتخيل كياناً مستقلاً ليس فقط في المناطق الكردية من البلد، بل أيضاً في إدلب التي تسيطر عليها المعارضة

حدود ذات الدولة، وتسمح لمناطق قائمة بذاتها أن تتمتع بسلطاتٍ وحقوقٍ خاصة ضمن إطار اتحادٍ فيدرالي[٦]. بالنتيجة، فإنَّ حالة منطقةٍ معينة ضمن الفيدرالية تتحدد بتميزها العرقي، أو اللغوي، أو الديني. في نفس الوقت، لا توجد قائمةٌ شاملة بعوامل كهذه، وهذا يعني أنَّ الاختلافات الأيديولوجية والسياسية ربما تُعتبر أيضاً معياراً للانفصال الفيدرالي. بعبارةٍ أخرى، قد يقود توقيع مذكرة التفاهم حول إدلب إلى تأسيس كيانٍ سياسي شبه مستقل على الأرض السورية، لكنَّ هذا الكيان، وباعتباره منعزلاً للغاية، لا ينفصل عن بنية الدولة السورية، لكنَّه يتعايش معها بشكلٍ غير قابل للانفصال. قد يُعتبر حلٌّ كهذا خطوةً أخرى باتجاه إقامة حكمٍ فيدرالي قسري في سوريا، وبحسب متطلبات اللحظة، فإنَّ هذه الفيدرالية لن تكون مبنيةً فقط على أساسٍ عرقي أو ديني، بل أيضاً على أساسٍ سياسي لتكوين الأجزاء التي يتألف منها اتحادٌ فيدرالي[٧].

من اللافت أيضاً أنَّ الحالة التي أشرنا إليها أعلاه ستقوّي النزعات الداخلية باتجاه إقامة حكمٍ لا مركزي، والتي يدعمها الأكراد بشكلٍ أكثر فاعلية. فالأكراد اليوم هم تقريباً القوة الوحيدة في سوريا المهتمة بتوزيع السلطة، وهم الوحيدون الذين يعلنون هذا الهدف. سيكون من شبه المستحيل فرضُ حكمٍ فيدرالي على دمشق من أطراف خارجية، خاصةً بعد انتصاراتها العسكرية في الأشهر الأخيرة، لكنَّ الأكراد يعتقدون أنَّهم قادرون على إجبار النظام على الخضوع لتحولٍ كهذا من الداخل. لا يفكر الأكراد في الاستقلال التام لعدة أسباب داخليةٍ وخارجية، وامتلاكُ سلطاتٍ واسعة ضمن سوريا يناسبهم أكثر بكثير. يتأكد هذا بالمفاوضات الأخيرة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية حول وضع «خارطة طريق» لإقامة حكمٍ لا مركزي مستقبلاً في سوريا.

ورغم حقيقة أنَّ النظام السوري قد انتصر فعلياً في الحرب الأهلية، فإنَّ موارده (وخاصةً العسكرية منها) تبدو محدودة. يتطلب هذا بدوره الدخول في عملية مفاوضاتٍ مع خصومه، وخاصةً الأكراد. وبالطبع هذا لا يعني أنَّ فرص الأكراد في الحصول على حكمٍ ذاتي واسع قويةٌ في سوريا (مثلما هو الحال في كردستان العراق). لكن وفي عددٍ من المسائل، يمكن للأكراد أن يأملوا في إعادة توزيعٍ للسلطة بين مركز الدولة ومناطقها الهامشية.

لكن يبقى سؤالٌ مهم: أليست المسألة كلها معقدةً للغاية؟ ألن يكون من الأسهل، بدلاً من محاولة «ترقيع» مناطق كثيرة غير متجانسة في سوريا، أن نتقبل خيار تقرير المصير للكل، أي استقلال كل الأطراف؟ لكنَّ هذا الخيار غير ممكن لأسباب متعلقة بالسياسة الواقعية. من المستحيل في الحالة السورية أن نتخيل كياناً مستقلاً ليس فقط في المناطق الكردية من البلد، بل أيضاً في إدلب التي تسيطر عليها المعارضة. يقودنا هذا مباشرةً إلى سؤالٍ آخر: هل الحالة السورية غير مسبوقة، وهل كانت هناك محاولات لتأسيس شيءٍ مشابه في العالم؟ يمكننا الرد على هذا السؤال بالإيجاب.

تشكّلت اتحاداتٌ فدرالية من نفس هذا النوع المعقد بعد حروبٍ أهلية دامية، كما يتضح في تجربة جمهورية البوسنة والهرسك[٨]. فبعد الحرب الدامية في تسعينيات القرن الماضي، فرض المجتمع الدولي على هذا الجزء الصغير السابق من يوغوسلافيا نظاماً لا تتعارض فيه الاختلافاتُ الوطنية والدينية والسياسية المتقاطعة فيما بينها، مع الحفاظ على الدولة ككيانٍ موحد. المركز الفيدرالي في هذا النظام يمتلك سلطاتٍ محدودةً جداً، لكن بسبب الترتيب المعقد للمصالح والتناقضات المتأصلة في الأجزاء المكونة لهذا الاتحاد الفيدرالي، بالإضافة إلى الحفاظ على عوامل السيطرة الخارجية عليه (وفوق كل هذا، التفويض غير المحدود زمنياً للمندوب السامي للبوسنة والهرسك)، لكل هذه الأسباب، نجحت المحافظة على سيادة الدولة بشكل فعال.

يبدو حلٌّ مشابه متاحاً في الحالة السورية. قد تكون مكونات عملية تأسيس حكمٍ لا مركزي في سوريا مختلفةً عن بعضها البعض، ليس فقط عرقياً أو دينياً، لكن أيضاً سياسياً، ويمكن الحفاظ على التوازن بينها عبر مشاركة أطرافٍ خارجية مهتمة بحل النزاع السوري. وبالنظر إلى الزيادة اللافتة في انتصارات نظام الأسد ووضع إيران في سوريا، فإنَّ دعم القوى الخارجية سيصبح ضماناً لبقاء ما تبقى من المعارضة السورية، ولأكراد سوريا أيضاً. ورغم نُدرة الكيانات الفيدرالية من هذا النوع، فإنَّ مثل هذا القرار سيحافظ على الحدود الحالية لسوريا، ويساهم في المواءمة بين أجزاءٍ مختلفة من الدولة في مرحلة ما بعد النزاع. بالطبع يتطلب تطبيق هذه الفكرة حلَّ العديد من القضايا الخاصة بالبلد، لكن بوجود الإرادة السياسية، فإنَّ هذه العوائق لن تكون غير قابلة للتذليل.

اللاعبون الخارجيون

لكن ولأجل تنفيذ هذا السيناريو، فإنَّ موقف القوى الفاعلة الخارجية -خاصةً روسيا وتركيا- كدولٍ ضامنة لعملية وقف التصعيد في إدلب يعد مهماً. ورغم أنَّ قيادتي روسيا وتركيا ما زالتا متمسكتين بتنفيذ مذكرة سوتشي، فإنَّ بنودها لا تزال بحاجةٍ إلى تنسيق أكثر، وذلك بسبب الحاجة إلى تحديد تفاصيل هذا الاتفاق. وقد تحدث زعيما روسيا وتركيا عن هذا في سوتشي في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، بعد توقيع مذكرة التفاهم مباشرةً. في ذلك الوقت، انتبهت روسيا وتركيا إلى حقيقة أنَّ المذكرة بصيغتها الحالية تعبر قبل كل شيء عن نية الطرفين حل مشكلة إدلب بالطرق الدبلوماسية، بدلاً من طرح خطةٍ تفصيلية لحل الوضع في شمال غربي سوريا.

لكن المفاوضات القادمة حول إدلب، وحول إعادة نشر القوات في سوريا، وإعادة توزيع السلطة بين المركز والمناطق الأخرى، كلها ستتأثر بقرار دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من سوريا

في هذا الصدد، ما زال على الطرفين أن يطوّرا خطةً ملموسة للعمل على تطبيق بنود مذكرة سوتشي، مثل فكّ اشتباك المعارضة وهيئة تحرير الشام، أو ضمان الأمن على طريقي «إم ٤» و«إم ٥» الدوليين. حتى لو كانت تركيا قادرةً على إقناع هيئة تحرير الشام والجماعات «المتطرفة» الأخرى بالانسحاب من المنطقة، ربما تواجه مشكلةً في تأمين الطريقين الدوليين. فحوالي ٢٠٠ كيلو منهما يمران عبر مناطق تسيطر عليها المعارضة، وهي مناطق لن تكون مشمولةً في المنطقة منزوعة السلاح[٩].

نوقشت الحاجة إلى تطوير خطةٍ مفصَّلة لحلِّ الوضع في إدلب أيضاً، خلال اجتماع وزراء خارجية ودفاع روسيا وتركيا ورؤساء أجهزة استخبارات البلدين في موسكو، في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. وفيما يتعلق بنتائج الاجتماع، ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنَّه «تم التوصل إلى تفاهمٍ حول كيفية استمرار الممثلين العسكريين الروس والأتراك بالتنسيق على الأرض في ظل الظروف الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار القضاء نهائياً على التهديد الإرهابي في سوريا»[١٠]. لكن المفاوضات القادمة حول إدلب، وحول إعادة نشر القوات في سوريا، وإعادة توزيع السلطة بين المركز والمناطق الأخرى، كلها ستتأثر بقرار دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من سوريا.

كيف يمكن لسحب القوات الأمريكية التأثير على هذا السيناريو؟ لسوء الحظ، علينا الاعتراف بأنَّ هذا سيتسبب في مخاطر جديدة، سواءً بالنسبة للوضع حول إدلب أو بالنسبة للمشروع الفيدرالي السوري ككل. ويعود هذا بشكلٍ أساسي إلى حقيقة أنَّ انسحاب الولايات المتحدة من سوريا سيؤدي على الفور إلى إضعاف حلفاء أمريكا الرئيسيين، وهم أكراد سوريا، الذين يتحكمون الآن في أكثر من خُمس الأراضي السورية. وبالطبع فإنَّ تغير التوازن الاستراتيجي سيفتح المجال أما إغراءاتٍ جديدة للقيادة التركية، وقد يستسلم الرئيس أردوغان لهذه

انسحاب الولايات المتحدة من سوريا سيؤدي على الفور إلى إضعاف حلفاء أمريكا الرئيسيين، وهم أكراد سوريا، الذين يتحكمون الآن في أكثر من خُمس الأراضي السورية. وبالطبع فإنَّ تغير التوازن الاستراتيجي سيفتح المجال أما إغراءاتٍ جديدة للقيادة التركية

الإغراءات، ويشنُّ حملةً عسكرية جديدة في الأجزاء الكردية من سوريا. في ضوء مثل هذه التطورات، من المرجح أن يتغير الموقف الروسي تجاه إدلب، لأنَّ إعطاء الأتراك إذناً غير مشروط ليس ضمن الخطط الروسية، وقد تتخلى موسكو عن الاتفاقات السابقة حول تشكيل منطقة خاصة في إدلب، وتقترح على الرئيس الأسد أن يحل مشكلة إدلب على طريقته الخاصة. لكن هذا بدوره لن يكون مقبولاً للرئيس أردوغان، الذي يعتبر نفسه راعياً يُعتمد عليه بالنسبة لبعض أطياف المعارضة المعتدلة. وفي ظل بعض الاختلافات الدقيقة، سيقود سيناريو كهذا حتماً إلى تجديد التصعيد.

المراجع

1- Russia, Turkey Agree to Continue Joint Work on Idlib Memorandum Implementation // Sputnik International, 2 December, 2018 https://tvzvezda.ru/news/vstrane_i_mire/content/201812020104-jmz7.htm
2- Putin Said, that Russia and Turkey are Worried about the Situation in Idlib // Zvezda, 2 December, 2018 (https://sputniknews.com/middleeast/201812021070317086-russia-turkey-idlib-syria/).
3- Lavrov: the situation is in Idlib no longer tolerable // Zvezda, 3 September, 2018 (https://tvzvezda.ru/news/vstrane_i_mire/content/201809031126-b2r8.htm); Lavrov: Russia and Turkey Discuss the Liquidation of the Terrorists in Syria // TASS, 14 August, 2018 https://tass.ru/politika/5455357
4- Mohammad, E.Visit of Al-Asad to Tehran: Pre-Battle Coordination, Alahad News, 27 February, 2019 https://alahednews.com.lb/article.php?id=3426&cid=125&fbclid=IwAR2P44voZveiuzM_dkdD5JOq-rGaC3_grex50TjAI4zCgt51LuilvZgf8sY
5- Irish, J. Trump Says Learned About Syria's Idlib from Supporter at Recent Rally // Reuters, 27 September, 2018 https://www.reuters.com/article/us-trump-syria/trump-says-learned-about-syrias-idlib-from-supporter-at-recent-rally-idUSKCN1M638H
6- Horowitz, D. The Many Uses of Federalism // Drake Law Review. 2007. Vol. 55. P. 953-966.
7- Issaev, L., Zakharov, A. Decentralization in Syria: A Lesser Evil // Al Jazeera, 13 October, 2018 https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/decentralisation-syria-lesser-evil-181013120226829.html
8- Keil, S. Multinational Federalism in Bosnia and Herzegovina. Farnham, UK: Ashgate, 2013.
9- Issaev, L. What Does Russia Want in Northwest Syria? // Al Jazeera, 19 September, 2018 https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/offensive-idlib-180919084340375.html
10- Zakvasin, A. "Dialogue develops": How Russia and Turkey Will Cooperate on the Syrian Issue after the Withdrawal of US Troops // Russia Today, 29 December, 2018 (https://russian.rt.com/world/article/588426-rossiya-turciya-koordinaciya-ssha).

عن المؤلف

ليونيد إيساييف: حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية، ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً في قسم الدراسات الإفريقية والآسيوية في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية بجامعة الأبحاث الوطنية في سانت بطرسبرغ. ويشغل منصب نائب رئيس مختبر مراقبة مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي- الاجتماعي في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية بجامعة الأبحاث الوطنية. وهو أيضاً باحث زميل أقدم بمعهد الدراسات الإفريقية، الذي هو جزء من الأكاديمية الروسية للعلوم (RAS). وهو عضو في المجلس العلمي لجمعية العلوم السياسية الروسية (RPSA). ويدرس دورات في الفلسفة السياسية الإسلامية والنظم السياسية والعمليات السياسية في العالم العربي.

أندريه زاخاروف: (دكتوراه في الفلسفة) يعمل حالياً أستاذ مساعداً في قسم التاريخ والعلوم السياسية والقانون بجامعة العلوم الإنسانية الحكومية الروسية. مجال بحثه هو الفيدرالية المقارنة، التي نشر العديد من الكتب فيها. وهو محرر مجلة Neprikosnovenny Zapas: Debaty o Politike i Kulture Neprikosnovenny Zapas (مناظرات حول السياسة والثقافة)، وهي إحدى الدوريات الفكرية الرائدة في روسيا. ومن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ كان عضواً في البرلمان الروسي.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

/ SharqForum

SOUNDCLOUD / Sharq-Forum